يكون منصوبا بفعل مقدر يفسره المذكور قال المحشي وهو اي النصب المفهوم
من قوله منصوب على الاشتغال الارجح لكونه قبل فعل ذي طلب كما قال ابن مالك
واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبحث فيه الخ حاصل البحث انه ما ذكره المص
غير مسلم لانه يمنع امران تقدم المنصوب على اداة الشرط وتقدمه على فا
الجواب لان ما بعد اداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وفا الجواب
كذلك اي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا لا يعمل
ما بعدها اي من فعل الشرط وجوابه وقوله فلا فيما استثني اقول في الهمع
للسيوطي ما نصه لا يجوز تقدم شي من معمولات الشرط ولا فعل الجواب
عليهما غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز نحو خيرا ان يتنبه يصب
وسوغ ذلك انه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب
محذوف وجوز الكسائي تقدم معمول فعل الشرط والجواب على الاداة
نحو خيرا ان تفعل يشكر الله وخيرا ان اتيتني تصب اي بتقديم وتاخيره
مقتضى ما ذكره من المسوغ ان تقديم هذا المعمول على الاداة ممنوع
عند من يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كالمبرد وهو ما ذكره
الدماميني في شرح التسهيل كما او صححه في حاشية الاشموني فيجب
رفعه اي كما قال ابن كذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد
والمسوغ التفصيل اي كون المبتدا مفصلا الي ذاتي وعرضي
موخرا من تقديم يحتمل ان من بدلية اي موخرا تاخيرا بدلا من التقديم
وان تكون بمعنى عن على حذف مضاف اي موخر عن محل تقديمه اي
واذا كان موخرا من تقديم كان معه ما تقدم على اداة الشرط
فالفا زائدة اي وان موخرة عن العامل تقديرا فزال المانعان معا
ولو جعل هذا تقوية لجواب البحث المذكور اشاد به الي ان هناك قرينة
تدل عليه ما صح ان يتعلق به للذات اقول مقتضاه ان الذات
متعلق بانسبة المذكور على ما يقتضاه من كونه موخرا من تقديم والفا زائدة
وهو خلاف ما تقرر في العربية من ان العمل في غير الضمير الشاغل انما هو
للمحذوف لا المذكور لان الاتيان به لمجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار
بان المذكور لما كان عين المحذوف فكان المذكور هو العامل
زيادة

فاشار الي ان في كلام المص اكتفا وانه لا يلزم من انتفا المفص انتفا الزيادة ولا يرد
على الحصر في الخمسة الصنف لانه خاصة من خواص النوع تمام الماهية
اي الماهية بتمامها اذ كان مساويا لها اي في الماصدق بان كان يصدق
على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية اولا اي قبل تفصيل الخمسة
او عن تمييزه اي مميزه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل واللفظ الموضوع للاول
ما وللثاني اي يعني في اصطلاح اهل هذا الفن والا فيجوز لغة السوال بما عن المميز
كان يقال ما مميز الانسان عما يشاركه في جنسه وبامي عن الحقيقة كان يقال
اي حقيقة هي الانسان والمسول عنه بها واما المسول باي فمنحصر
في شيئي الفصل والخاصة لان المسول بها اما عن المميز الذاتي او العرضي
وصورة السوال بها عن الاول ان يقال اي شي يميز الانسان في ذاته اي
مندرجا في ذات الانسان او حال كونه مندرجا في ذاته فالجار والمجرور نعت
لا نعت لشي او حال من الضمير في يميز والانسان اي شي هو في ذاته اي
حال كونه معتبرا وملحوظا في ذاته اي بقطع النظر عن عوارضه الخارجية فمحل
والمجرور حال من هو كما قاله التحرير الدواني وان كان لا يجري الا على مذهب
من يجيز مجي الحال من المبتدا والخبر والصورة الاولى اصرح في كون
السوال عن مجرد المميز من الثانية والثانية اكثر استعمالا وصورة السوال
بها عن الثاني ان يقال اي شي يميزه في عرضه اي مندرجا او حال كونه
مندرجا فيما يعرض له من الامور الخارجة والانسان اي شي هو في
عرضه اي حالة كونه معتبرا وملحوظا في عرضه ما يعرض له على ما مر
فافهم متماثل الحقيقة حد اقول حقيقة كل من زيد وعمرو مركبة من
الحيوانية والناطقية والتشخص المختص به الذي لا يشاركه فيه غيره
فهما مختلفا الحقيقة والجواب ان المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية و
اعلم ان الماهية اعتبارات ثلاثة احدها ان تقيد بقيد معين وتسمى
الماهية بالتشخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شي الثاني
ان تعتبر غير مصحوبة وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شي الثالث
ان تعتبر لا بشرط شي وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شي وهي
من الاولى والحقيقة الشخصية لزيد مثلا من الاولى وسيتعدد بحثها

Copyright © King Saud University